مدبقة والمبرهن عليها لى بل يجوز العقل الصافي ان يكون الجسم صورا حالة او عقلا مدبرة كالنفوس
او مفارقا وانا انضمام الشرائط والروابط الان بقي ان قول الشارح راجع الى الامر الاخير وحده او بوجه ما يستفيد
بلا واسطة وفيه ما فيه فتامل انا نعلم بالضرورة ان تلك الاثار بكمالها ليس مترتبة عليها بان صدور الاثار
المختصة بالنار كالاحراق والاضاءة واليبوسة وغير ذلك من النار دون الماء لابد له من مرجح والا لزم
الترجيح بلا مرجح وذلك المرجح اما الهيولى او الصورة فهو باطل لما ذكر في الشرح مرارا او الجسم المركب منهما وهو
باطل كما في الشرح فلا بد ان يكون امرا خارجا عنه فنقول ترجيح ذلك الخارج لصدور اثار النار دون الماء
لابد له من مرجح فيعود التشقيق فيه فيلزم ان المرجح خارج اي الترجيح مرجح آخر فيلزم التسلسل في المرجحات وذلك الله
مع قطع النظر عن بطلان الدور او التسلسل بان ترجيح جميع تلك المرجحات الخارجية عن النار مثلا لاختصاص
تلك الاثار بالنار دون الماء لابد من مرجح اخر منتهي بالاخرة الى مرجح داخل والا لزم الترجيح من غير مرجح وذلك
المرجح الداخل لابد ان يكون مختصا بالنار لا يوجد في الماء وغيره سوى النار وذلك هو الصورة النوعية
والثالث سلمنا ذلك اه هذا الاشكال في هذا المقام اعني اثبات الصورة النوعية من اصل الاشكالات
لا يندفع له اصلا واما من جهة ارتباط تقرير الدليل المذكور الغافلكن الحق فان المستدل انما اثبت جوهرية
الصورة بدخولها في حقيقة الجوهر الذي هو الجسم وجوهرية الجوهر عندهم كما سمعته الشارح وذلك كانه ضروري
عندهم فلا يتوجه عليه المنع بان التاثير لا يقتضي الجوهرية كما ذكره الشارح فان المستدل ما ادعى به فالا ولى
للمعترض ان يعترض عليه بمنع البديهية وطلب الدليل عليه لعل تقرير الاعتراض ان امتناع التركيب الحقيقي
من الجوهر والعرض مختلف بين المشائين والاشراقيين فحاله كحال اثبات الصورة النوعية مختلف
فيه بينهما فلا يمكن الاستدلال باحدهما على الاخر فالمعترض من جانب الاشراقيين بقطع النظر
عن صدق امتناع التركيب من الجوهر والعرض فانه ليس بضروري ولا مبرهن عليه بل يقتضيهما
فائدة فيذكره والبعض لا ذكر له صراحة في الدليل فيعترض عليه مع الاعراض عن نظره المعترض نائبا
سلمنا الاحوال ولكن الداخل يجوز ان يكون لها عرضا كما ان الخارج يكون كذلك وليس اثبات الجوهرية الا بقول
بان الموجد للاثار وهو فيها لا بد ان يكون جوهرا فان التاثير فرع القوة ولا يفي العرض قوة بل صعق فاوز

عليه النقض في استفادها في تعليلها لاجزاء الخارجية مبادي للاثار فلم لا يجوز ان يكون
العرض الداخل في حقيقة الجسم الصورة مبدا للاثار فلم يثبت مدعاكم من اثبات الصورة الجوهرية وهذا وجه الرد على الكلام
المعرض لكلام المستدل والقصد تقرير ان الشيخ الرئيس في بعض مؤلفاته اه حاصله ان الطبيعة لو كانت
فاعلة للاثار فانما يفعل بمشاركة وضع بينها وبين اثارها والطبيعة اذ ليست بذاتها مضع بالذات بل يستفيد
الوضع من الجسم فيكون الجسم شرطا للتاثير بانية فيتولى الدور وهذا بيان مغالطي فان الموقوف والموقوف
عليه متغايران فان التاثير هو الجسم نفسه والاول هي الاثار او الجسم المتخصص بتلك الاثار فلا يلزم الدور على انا لا نسلم
ان تعلل الوضع بالغير في محله موقوف على الوضع او مستلزم له بالذات فافهم ذلك المنهج الثاني جهة
كونها مقومة للمادة يمكن تقرير هذا المنهج بان المادة الثانية اعني الجسم لا يتصور وقوعها في الخارج بدون ان
يصير نوعا من انواع الجسم فلكيا او عنصريا فان الضرورة شاهدة بان الجسم جنس في مرتبة وجوده الخارجي لا يمكن ان
يقع الا بالتخصيص النوعي كما ان المادة الاولى لا يمكن ان تقع بدون ان تخصص جسمية يتبعها فالضرورة شاهدة
بان الجسم لا يخلو عن التجرد في مرتبة الوجود لا بحقيقة التجرد في المرتبة الثانية كما في بيان جوهرية الجسمية كذلك الضرورة شاهدة
بامتناع الجسم الموجود للمتشخص المعار عن النوعية والا يلزم تحقق جسم متشخص في الخارج بسيط سوى البسائط الفلكية والعنصرية
وبطل انحصار الجسم البسيط فيها وبالجملة لا يتصور الوجود المتشخص للجسم الا مع اقتران النوعية ولا يكون العقل
خلو ذلك الجسم الشخصي عنه في مرتبة الوجود الشخصي في زمان او في مرتبة تحصله الخارجي اي مرتبة كانت ثم ملتبسا بالنوعية
في مرتبة زمانية كانت او ذاتية نعم ذلك الخلو يتصور في مرتبة كلية ثم لحوقها في المرتبة الشخصية كما في الهيولى الاولى
تيصور عدم التجرد في مرتبة طبيعتها ثم لحوقها في مرتبة التشخص بحيث لا يخلو المرتبة الاخرة عن التجرد اصلا ولا
يتصور ذلك الا ان يكون النوعية علة للجسم اذ لو لم يكن علة فاما ان لا يكون علة ولا معلولا فلا يتصور النوع
كما لا يخفى على من له ادنى تامل واما ان يكون معلولا فعلته الجسم فيكون تحقق الجسم ووجوده الخارجي عاريا
عن النوع فيلزم المفسدة المذكورة ثم تبين علية النوعية للجسم ببيان آخر ان علاقة العلية والمعلولية لا تحصل
الا بالضرورة بتبعية احدهما للاخر بعد ثبوت اللزوم بينهما ولا شك ان النوعية لازمة للجسمية كما ان
الجسمية لازمة لها وعلاقة اللزوم لا يتصور بدون علاقة افتقارية بين اللازم والملزوم اما بان يكون